أين نحن وماذا بعد

بقلم د.المصطفى حجازي – مفكر مصري

لثورة الخامس والعشرين من يناير المصرية مراحل بناء ثلاثة -تتلو مرحلة التحرر من ربقة نظام مستبد وجب هدمه - وهي مراحل بدأت في يوم الحادي عشر من شهر فبراير لعام ٢٠١١، وستمتد بمشيئة الله إلى آفاق نهضة مصرية مستحقة. ولكل مرحلة بناء من المراحل الثلاث طبيعتها واستحقاقاتها.

أما المرحلة الأولى – والتى نعيشها الآن – فهي ما أسميها مرحلة الانتقال الأولى أو الانتقال نحو الانتقال ومدتها يلزم ألا تتجاوز ستة أشهر. وهي تلك التي توضع فيها أسس مرحلة الانتقال الحقيقية التالية والتي ستستغرق بين ثمانية عشر شهراً إلى سنتين نبدأ عند نهايتها خطوات النهضة الحقيقية بما لها من آفاق ممتدة ورحبة.

وسمات مرحلة الانتقال الأولى (فبراير-أغسطس ٢٠١١) هي :بداية القدر الكبير من السيولة الفكرية وتأتي معها ضرورات اختيار آنية بغير قاعدة فرز لدى جموع الناس أو قدرة على خلق بدائل. والمشهد فيها قائم على التنادي والادعاء بملكية الحقيقة .

أما عن الملفات الآنية لمرحلة الانتقال الأولى فهي:

- **أولاً:** إنشاء مؤسسة مصرية للحقيقة والمصالحة دورها الأساسي يكون التطهير المنهجي لجذور فساد النظام المنهدم (وهو مالا يقصد به الملاحقات الانتقامية أو تصفية الحسابات ولكن يقصد به أن من أرسى قواعد إفساد الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأدار ممارسته – شخصاً كان أو مؤسسة – يلزم أن يُحاسَب ويُؤكَد من خلال محاسبته قاعدة عدم تكرار مثل هذه الممارسات فى مستقبل مصر.
- **ثانياً:** إنشاء إطار دستوري مدني انتقالي من خلال اختيار القواعد الدستورية الانتقالية وشخص رئيس الجمهورية الانتقالي وبرلمان انتقالي بمجلسيه. ويكون وعينا المحرك جميعاً هو حقيقة مقصد هذه المرحلة، ألا وهو الإسراع باستعادة صفة مدنية الدولة كأولوية حالة، وذلك من خلال خروج المؤسسة العسكرية من نطاق الحكم إلى موقعها الطبيعي والضروري في حماية الإرادة الوطنية وحماية الحدود والدستور.

فحين نناقش أي من اختياراتنا – فى ملفات القواعد الدستورية (المواد المعدلة المطلوب الاستفتاء عليها يوم ١٩ مارس) أو في القريب نصنع ونناقش اختياراتنا لنواب البرلمان أو شخص رئيس الجمهورية – يلزم أن نتحرك جميعاً على خلفية أن هذه الاختيارات جاءت لمهمة واحدة وهي إرساء قواعد الدولة المصرية الحديثة من دستور جديد ومجالس نيابية معبرة بحقيقة التكوين والعقيدة والممارسة عن واقع وآمال المجتمع المصرى.

ويكون المتوجب علينا من اختيرَ أو اختار أن يتعامل مع موقعه بأنه مهمة إنقاذ وطني، وبناء قواعد هو مؤتمن عليها فى مدة لاتزيد عن ثمانية عشر شهراً أو سنتين على الأكثر. وإن اعترى أيًّا منا - من اختار قبل من اختير– أن بنهاية فترة الانتقال الأولى (المتوقع انتهاؤها فى أغسطس ٢٠١١) أن مصر الدولة قد تأسست وأننا بصدد الحديث عن بناء نهضة فذاك ضرب من التضليل الفكري المفسد لا يختلف عما كان يمارس فى مصر قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير. أو في أحسن أحواله نوع من الرومانسية الثورية التى ستفضي إلى ضياع وتسلل قوى الفساد للمجتمع محمولة على ضمائر فاسدة أو جاهلة أو عبودية ممأسسة.

من سمات تلك المرحلة الانتقالية الأولى حالة التيه الفكري التي تعتري قطاعات كبيرة من المجتمع والتي إما أن تظهر فى مطالبات فئوية فى غير توقيت، أو فى حالة اضطراب أمام ضرورات الاختيار تنتهى باختيارين متضادين يؤديان للفوضى على كل الأحوال،

- **أولهما** الرغبة فى الإسراع بأى اختيار بغية العودة إلى نوع من الاستقرار المتوهم
- **وثانيهما** عدم الاختيار وإطالة أمد حالة الانتقال إلى أمد غير مسمى.

فأما الحالة الأولى فهي تنتهى بسرعة تسليم المشهد إلى دكتاتورية قادمة ستلمح لا محالة رغبة الناس

All copy rights and Intellectual Property rights for the methodology and concepts used in this are reserved by SQUARE Institute for Strategic Thinking, ACME Corp-EMENA ® Copyright © 2011

في التنازل عن الحقوق لعدم تعودهم تحمل مؤنة الاختيار وتدربهم عليه

وأما الثانية فهي مستدعية للفوضى التي ستنتهي بفرض نوع من الدكتاتورية المطلوبة لضبط الفوضى ومنع انتشارها. وكلاهما شر.

والحياة ندرة واختيار وتضحية ...

إن أي اختيار إنساني يواجَه بنوع من الندرة في البدائل يدفعنا إلى نوع من الاختيار قائم على قدر من التضحية المحسوبة والمصلحة المتوقعة من هذا الاختيار. ولكن ما يلزمنا أن نعلمه أنه بمقدار قدرتنا على صنع البدائل أو المساهمة في صنعها تكون حقيقة اختيارنا .أما إن لم نصنع أي من البدائل (الاختيارات) أو نساهم فى صنعها فلا يصبح الأمر عملية اختيار ولكنه يصير عملية تضحية وتنازل دون مجلبة لأي مصلحة.

المعنى الذى نريد تأكيده أن في مرحلة الانتقال الأولى والتي تليها وفى مرحلة نهضتنا الآتية بإذن الله ستحكمنا تلك القاعدة التي لافكاك منها .فالأمر على إما أن نصنع البدائل التي يلزم أن نخير بينها لكي نختار بحق أو نعود بأنفسنا إلى منحدر التنازلات اللانهائي الذى سينتهي بنا لامحالة إلى قاع استبداد وضياع إنسانيتنا مرة أخرى .

وصناعة الاختيار أو المساهمة فيها ماتكون إلا بصناعة معايير الاختيار ليس أكثر. وصناعة الاختيار هي عمل مجتمعي يقوم على فكر جمعي وتحاور وتوافق مجتمعي، أما الاختيار ذاته فهو عمل فردي صرف.

ولكي نكون على قدر مسؤولية تلك المرحلة الانتقالية ومايليها من مراحل بناء مصر الدولة، دعونا نتفق فى أي موقع من الواقع الإنساني الواجب – للقرن الواحد والعشرين – قبل أن نعيد التأكيد على أولويات عملنا، دعونا نتفق أين نحن الآن من التاريخ وواقع الأمم.

مصر مجتمع به نوعٌ من الاستقلال، بعضٌ من أشكال الدولة، شيئٌ من ملامح التنمية وصورٌ من مظاهر الإدراة السياسية والاجتماعية ..نحن ودون تزيُّد أو جلد للذات فى مرحلة ما قبل المجتمع وما قبل الدولة.

وإذا كان واقعنا كذلك وهو واقع ما قبل المجتمع وما قبل الدولة صار لزاماً علينا أن تكون استحقاقات العمل نحو تأسيس مجتمع وتأسيس دولة هي الأوجب الآن وهي أولى الأولويات وإلا أصبح ما يبني من مؤسسات مفتقداً لقواعد تضمن سلامة أداؤة أو حتى تضمن بقاؤه.

ومن التجليات العبقرية لثورة الخامس والعشرين من يناير أنها فى غمار فورتها خلقت لبنات المجتمع وأسست قاعدته. فكما قلنا مراراً أن ماحدث في ميدان التحرير وكل ميادين الحرية في مصر هو حالة خلق لكائن جديد من رحم الثورة وهو إنسان.. حر.. مصرى. واستعيد به نبت تيار مصري رئيسي نضب على مدار سنين أو أريد له أن ينضب كي تحيا دولة المماليك التي كانت على مدار ثلاثين عاماً أو أكثر فى مصر.

وكذلك قلنا أن هذا الإنسان الحر المصري وحالته الجامعة تلك تحت لواء فكرة استعادة إنسانيته كانت هي مناط نبوغ وعبقرية تلك الثورة التى بدت أنها بلا قائد، على الرغم من أن من قادها كانت تلك الجماعة الوطنية الوليدة المتخطية للمرجعيات والمستمسكة بالهدف الوطني الجامع والمصير الواحد.

وكذلك قلنا أنه حين أراد النظام السابق أن يجهض الثورة فى متاهة التفاوض – الذي قاده نائب الرئيس السابق –كان من يمثل الإرادة الوطنية المصرية ومن يتفاوض هو تلك الحالة الجامعة والتي هي بشائر هذا التيار المصري. وإذا كان قد ثبت لنا عملياً وهو ثابت تاريخي وإنساني أننا ليس لنا من أمل فى إنفاذ إرادتنا المجتمعية نحو طموحاتنا المشتركة على النحو الذي كان فى ميدان التحرير .. وهي شعب أراد ومن ثم قرر وقاد نحو ما قرره إلا أن نمأسس حالة التحرير .. في حالة مصرية جامعة تعلو على كل الأطر والتجمعات والفئات والتنويعات .. حالة نكون كلنا فيها إنسان ..حر ..مصري ..يريد فرداً ..ويقرر مجتمعاً ..ويقود كدولة ..تلك الحالة المصرية الجامعة هي "التيار المصري الرئيسي ."

هذا التيار الذي هو قاعدة كل مجتمع وأساس كل دولة ..هذا التيار الذى بدونه نبقى تجمع بشري يحيا على نطاق جغرافي فى شبه دولة. بلا مستقبل

All copy rights and Intellectual Property rights for the methodology and concepts used in this are reserved by SQUARE Institute for Strategic Thinking, ACME Corp-EMENA ® Copyright © 2011